

كنزالفوائد

[44] بها مضطرا ويخرج من كونه مختارا والمضطر لا معنى لتوجه الامر والنهي إليه ولا يحسن ثوابه وعقابه على أمر هو مضطر فيه (فصل) من القول في ان الله تعالى لم يخلق افعال العباد وانها فعل لهم على سبيل الاحداث والايجاد من الدليل على انه سبحانه لم يفعلها ان فيها قبائح من كفر وفسق وظلم وكذب وليس بحكيم من فعل القبائح ولا يجوز من الحكيم ايضا ان يخلق سب نفسه وشتمه وسوء الثناء عليه ثم نحن نعلم ان من فعل شيئا اشتق له اسم من فعله كما يقال في من فعل الحركة انه متحرك ومن فعل السكون انه ساكن ومن فعل الضرب ضارب ومن فعل القتل قاتل فلو كان الله تعالى هو الفاعل لافعالنا والخالق لها دوننا لوجب ان يسمى بها جل الله عزوجل عن ذلك وتعالى والذي يدل على انها فعل لنا دون غيرنا وقوعها بحسب تصورنا وارادتنا وانتفاء المنفى منها بحسب كراهتنا وانتظام ما ينتظم منها بحسب مبلغ علومنا واختلالها بقدر اختلالاتنا فلو كانت فعلا لغيرنا لم يكن الامر مقصودا على ما ذكرنا ونحن قد نفرق ضرورة بين حركة نحدثها في بعض جوارحنا وبين الرعدة إذا حدثت في عضو منا ونرى وقوع احد الحركتين عن قصد ووقوع الاخرى بخلاف ذلك فلسنا نشك في ان احديهما حادثة منا وفعل في الحقيقة لنا وهي الكائنة عن قصدنا (وشئ آخر) وهو ان الله تعالى خلق فينا الشيب والهرم والصحة والسقم ولم يامرنا بشئ من ذلك ولا نهانا عنه ولا مدح الشاب على شبيبته ولا ذم الشيخ لشيخوخته عدلا منه سبحانه في حكمه فلو كانت الطاعات والمعاصي ايضا من فعله وخلقها لجرت مجرى ذلك وقبح ان يامرنا بطاعة أو ينهانا عن معصية ولم يصح على شئ من ذلك مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب وهذا واضح لمن عقل (فصل) من القول ان الله تعالى لا يريد من خلقه الا الطاعة وانه كاره للمعاصي كلها وأما الذي يدل على انه سبحانه لا يريد المعاصي والقبائح ولا يجوز ان يشاء شيئا منها وانه كاره لها ساخط لجميعها فهو وانه تعالى نهى عنها والنهي إنما يكون نهيا بكراهه الناهي للفعل المنهى عنه الا ترى ان احدنا لا يجوز ان ينهى إلا عما يكرهه فلو كان النهي في كونه نهيا غير مفتقرة الى الكراهية لم يجب ما ذكرناه لانه لا فرق بين قول احدنا لغيره لا يفعل كذا وكذا ناهيا له وبين قوله انا كاره له كما لا فرق بين قوله افعل امرا له وبين قوله انا مرید منك ان تفعل وإذا كان سبحانه كارهها لجميع المعاصي والقبائح من حيث كان ناهيا عنها استحال ان يكون مریدا لها لاستحالة ان يكون مریدا كارهها